المقدس والدنيوى
الدين والسياسة عبر العالم*

عرض كتاب

محمود عبد الله **

يقع هذا الكتاب فى (٣٩٤) صفحة، ويتناول بالبحث والتحليل العلمانية والالتزام الدينى فى العالم المعاصر. وينقسم إلى ثلاثة أجزاء تحتوى اثنى عشر فصلاً. وهو من تأليف "بيبا نوريس" أستاذ العلاقات الدولية والحكومية فى جامعة سيدنى، والمحاضر فى السياسة المقارنة فى جامعة هارفارد، ورونالد إنجلهارت أستاذ السياسة فى جامعة ميتشجان، ومدير مشروع مسح القيم العالمى، وصاحب الإسهام البحثى المهم فى النظرية والتطبيق المميز فى مجال التنمية البشرية.

وسوف يتم عرض هذا الكتاب عبر عدة محاور تلخص محتواه:

الأول: التفسير النظرى للعلمانية وانتشارها.

الثانى: التعريف بنظرية الأمن الاجتماعى.

الثالث: الإطار المنهجى.

الرابع: النتائج النهائية ومحاذير مهمة.

* Pippa Norris and Roland Inglhart, The Sacred and the Secular: Religion and Politics Worldwide, second edition, Cambridge Press, 2011.

** مدرس مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أولًا: التفسير النظرى للعلمانية وأسباب انتشارها

يؤكد الكتاب أن علم الاجتماع منذ نشأته وهو يحاول أن يقدم جهدًا وفيرًا فى محاولة منه لفهم أسباب تراجع الدين من ساحة الحياة الاجتماعية فى المجتمعات التى شهدت نقلة كبيرة فى مجال الصناعة بفضل الرؤية العلمية الجديدة والصراع الذى خاضه العلماء لإثبات صحة نظرياتهم فى مقابل ما تقره الكنيسة الغربية. وهو ما يعنى أن هذه الجهود والإسهامات لم تكن وليدة اللحظة المعاصرة، ومع ذلك فقد كانت متنوعة وتكمل بعضها بعضًا بطريقة أو بأخرى. وتتفق جميعها على الوقوف على معنى واحد للعلمانية، وهو كونها عملية يتغير فيها نمط حياة الفرد والمجتمع من نمط حياة يكرس نفسه للدين ويعتمد عليه بالكلية، إلى آخر تضيق فيه مساحة حضور الدين فى الحياة العامة والشخصية. هذه المحاولات الرامية للتفسير تتمثل فى أربع: النظريات التقليدية، نظرية رؤية العالم العقلانية، نظريات التطور الوظيفى، نظرية الأسواق الدينية.

تنقسم النظريات التقليدية إلى نظريتين، إحداهما تؤكد دور عامل الطلب، والأخرى تهتم بدور عامل العرض. فالطلب على الدين وسعى الناس للتدين هو الذى يحدد بقوة وجود العلمانية أو اختفاءها، بينما ترى نظرية العرض أن وفرة المؤسسات الدينية ووجود رجال وقيادات دينية قادرة على جذب المزيد والمزيد من العملاء الدينيين هو العامل الحاسم القادر على صياغة مساحة انتشار الدين أو تراجعه.

فى المقابل، تنهض نظرية رؤية العالم عند ماكس فيبر على تصور مغاير. فالعوامل التى أسهمت فى تراجع الدين عديدة، وهى هزيمة الكنيسة الغربية أمام عقلانية عصر التنوير، والمعرفة العلمية بظواهر الطبيعة والسيطرة التكنولوجية على العالم، والاعتماد على الشاهد والدليل الإمبيريقى. أى هى تتلخص فى ظهور العقلانية باعتبارها مقابلاً للميتافزيقيا الدينية.

بينما تهتم نظريات التطور الوظيفى بتحول وظائف المؤسسات عبر التاريخ. وتعود جذورها إلى كتاب إميل دور كايم "الصور الأولى للحياة الدينية" وتمتد إلى

أعمال ستيف بروس وتوماس لوكمان وكاريل دوبلير. ووفقًا لهذه النظريات، عاشت المجتمعات التقليدية زمنًا طويلا تعتمد فيه على الأعمال والخدمات التى تقدمها المؤسسات الدينية، وما يقوم به رجال الدين من أدوار تتجاوز دورهم الدينى. واستطاعت المؤسسات الحديثة أن تنتزع وظائف كانت تؤديها المؤسسات الدينية، مثل التعليم والصحة. فلم يعد ممكنًا بحال الذهاب لرجال الدين للتعلم أو للتطبيب من مرض أصاب الجسد أو الروح. وبمقتضى ذلك تراجع دور المؤسسات الدينية وتأثيرها. ورغم أهمية ما يطرحه هذا الفهم الرصين، يغفل عن جملة من العوامل المهمة التى تسهم فى حيوية الدين، ومنها قوة تنظيماته فى ظل عجز المؤسسات الحديثة، وتراجعها عن أداء أدوارها على النحو الأمثل، وقوة القيادات الدينية وصلابتها فى ظل ضياع مصداقية القيادات الحديثة، أى بالإجمال ضعف وهشاشة عملية التحديث نفسها.

وتعتبر نظرية الأسواق الدينية هى البديل الأقوى لنظريات العلمانية التقليدية. بدأت معالمها فى الظهور فى التسعينيات من القرن الفائت على يد روجر فينك، ورودنى ستارك، ولورانس ايامكون ووليام بينبردج وستيفن فارنر. وتهتم النظرية بحرية العقيدة وكيف يسهم تعدد المؤسسات فى فتح الباب أمام إمكانية عرض المزيد من السلع الدينية والإقبال عليها. فالتنافس الحاد بين رجالات الدين ومنظماتهم الدينية يرجح كفة انتشار الدين وصعوده على حساب تراجع الرؤية العلمانية للعالم. وترى كذلك أن سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية كما هو حادث فى بلاد أوروبية مثل ألمانيا والسويد، تجعل رجال الدين أقل ميلاً للعمل على ضم أعضاء جدد إلى أنشطة الكنيسة. أما فى المجتمعات التى تسمح بحرية العقيدة، تقدم الكنائس أنشطة متنوعة مثل العناية بالتعليم الدينى، وإنشاء جماعات الثقافة والفنون، والحث على المشاركة فى السياسة، وتوفير جليسات الأطفال، وغيرها من الخدمات.

ثانياً: التعريف بنظرية الأمن الاجتماعى

ينطلق الكتاب الحالى من نظرية مجددة لسابقاتها لفهم ظاهرة العلمانية وغلبة الرؤية العلمية. إذ تستند إلى فرضيتين أساسيتين، ومجموعة من الفرضيات الفرعية:

فرضية الأمن

إن المجتمعات التى يعانى أفرادها مخاطر بيئية دائمة مثل الزلازل والسيول والبراكين، ومن تهديدات الخوف من الإصابة بالأمراض، والاعتداء على حقوق الإنسان، ومن الفقر، وغيرها من المخاطر المهددة للعيش، يعيش الناس فيها دون شعور باليقين والأمن وتلتمس ثقتها فى الدين والقوى العليا، فى المقابل تحيا المجتمعات الصناعية الكبرى؛ مجتمعات ما بعد الصناعة، فى وضع آمن، فى ظل غياب مخاطر العيش، وتوفر السبل التي تحول دون الشعور بعدم الأمان، إذ تتوفر مستشفيات عالية المستوى، ولديها متخصصون فى الرعاية الصحية وبرامج للوقاية من الأمراض، ومستوى عال من التعليم، وبيئة صحية خالية من المخاطر البيئية، وتأمين صحى، ودخول عالية جدًا، ومصادر متنوعة مالية لمن يفتقد لها؛ مثل المعاشات وإعانة البطالة. ولذلك فالأفراد ليسوا فى حاجة للجوء للدين لكسب أمن هو متحقق بالفعل. ومع ذلك كله، تظل مجتمعات ما بعد الصناعة عرضة لعدم الأمن الناجم عن ظروف تاريخية طارئة من قبيل الدخول فى حرب من الحروب، أو الوقوع تحت أسر خطر طبيعى داهم، أو عدوى بيولوجية انتشرت، مما يعنى احتمال ارتفاع مؤشر التدين فيها.

فرضية التراث الثقافى

ولكل مجتمع إنسانى حديث تراثه الثقافى الذى يحمل القيم الدينية ويذود عنها. يظل هذا التراث فاعلاً فى المجتمعات الإنسانية. هذا التراث كانت المؤسسات الدينية تقوم بنقله من جيل إلى آخر، وما زالت المؤسسات الحديثة تحرص عليه. ولعل مصدر التباين بين المجتمعات الإنسانية على محور التدين والعلمانية هو قدرة أفرادها على الالتزام بالتراث الثقافى المستقر أو عدمه.

وبناء على هاتين الفرضيتين، وضعا مؤلفا الكتاب عددًا من الفرضيات الأخرى التى توجه عملها، وتتمثل فى:

١- فرضية القيم الدينية

من يتربى فى ظروف قهرية لا تشعره بالأمان سوف يعلى من أهمية القيم الدينية، بينما من عاشوا فى ظروف عيش ميسرة فى طفولتهم، فتعويلهم على القيم الدينية شحيح وضئيل.

٢- فرضية الثقافة الدينية

تتباين توجهات الناس بحسب تأثير التراث الثقافى، فالثقافة الدينية لها تأثيرها فى قبول الأفراد للزواج وإنشاء أسرة، وفى تصوراتهم عن دور المرأة والرجل فى الحياة، ومع ذلك فإن هذا التأثير الذى تمارسه الثقافة الدينية سرعان ما يتراجع مع الدخول إلى مجتمعات ما بعد الصناعة.

٣- فرضية المشاركة الدينية

وفيها ترتبط المشاركة فى الطقوس والاحتفالات والعادات الدينية بالالتزام الدينى. فكل دين يحدد مجموعة من الممارسات الدينية والطقوس الروحية والاحتفالات المرتبطة بتقلبات الحياة من ولادة وزواج وموت. ما يتمثل فى المسيحية فى الحضور إلى الصلاة يوم الأحد، وعطاء العشور، والالتزام بطقوس التعميد، والاعتراف بالخطيئة، والزواج داخل الكنيسة. فى حين يحدد الإسلام أعمدة خمسة، وهى النطق بالشهادتين، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت.

ويرتبط احتمال تراجع المشاركة فى الأنشطة والممارسات الدينية بالمجتمعات ما بعد الصناعة، بينما تزداد درجة قوته فى مجتمعات ما قبل الصناعة.

٤- فرضية المشاركة المدنية

وهنا يربط المؤلفان بين السلوك السياسى والتدين، ذلك أن المؤسسات الدينية تمارس دورًا فعالاً فى مجتمعات ما قبل الصناعة فى دعم مشاركة المواطن فى الحياة المدنية، وتوسع من شبكة علاقاته الاجتماعية؛ أى تراكم من رأسماله الاجتماعى، فتؤثر أيما تأثير فى سلوكه السياسى الانتخابى.

٥- الفرضية الديموجرافية

وبمقتضاها يوجد ارتباط قوى بين انخفاض معدل الزيادة السكانية وتوسع شبكة الأمن الاجتماعى وقوة التنمية البشرية، بما يعنيه ذلك من تعارض درجة الالتزام الدينى مع معدل النمو السكانى. فالملاحظ أن الأديان التقليدية تعمل على دعم الأسرة، وتدعو الناس لمزيد من الإنجاب، وتؤازر بقاء المرأة فى بيتها لتربية الأطفال، وتمنع الإجهاض، وتحاذر من الطلاق، أو أى شىء يعوق زيادة معدلات الإنجاب.

ثالثاً: الإطار المنهجى: البيانات ومستوى التحليل والقياس

يعتمد الكتاب فى تحليلاته على الاستفادة من المسح العالمى للقيم الذى أجراه رولاند انجلهارت، ومسح القيم فى أوربا، وارتكن فى ذلك إلى عدة مستويات فى التحليل، أولها مستوى عالمى، هدف إلى المقارنة بين البلاد الصناعية والزراعية للوقوف على درجة التباين فيما بينها فى درجة الالتزام الدينى أو التوجه نحو العلمانية؛ وآخر زمنى للمقارنة بين المجتمعات على فترات زمنية مطولة، وثالث جيلى، للمقارنة عبر الأجيال بين أبناء المجتمع الواحد وبينهم وغيرهم من أبناء جيلهم فى المجتمعات الأخرى.

أنجز المسح العالمى فى عدة موجات متتابعة على فترات متباعدة. جاءت الموجة الأولى منه فى عام (١٩٨١)، وأجرى على اثنتين وعشرين دولة، وفى الموجة الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) عاين واحدًا وأربعين دولة، وفى الموجة الثالثة التى جاءت عام (١٩٩٥) درس خمس وخمسين دولة، وفى موجته الرابعة أجرى على تسع وأربعين دولة، وفى الموجة الخامسة جاء عام (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وقد اعتمد المؤلفان

على بيانات الموجة الخامسة بالذات لمراجعة نتائج كتابهما فى طبعته الأولى والرد على المنتقدين لها.

يشمل المسح بلادًا ذات اقتصاديات غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وسويسرا، بدخل سنوى لكل فرد تصل قيمته إلى أربعين ألف دولار، وبلادًا تقع فى المستوى المتوسط اقتصاديًّا مثل تايوان والبرازيل وتركيا، ثم أخيرًا يحتوى المسح بلادًا زراعية أفقر حالاً، مثل أوغندا ونيجيريا وفيتنام بدخل سنوى لكل فرد قيمته ثلاثمائة دولارأو أقل سنويًّا. فهى جملةً مجتمعات متنوعة سواء على المستوى الاقتصادى أو فى درجة رسوخها فى النظام الديموقراطى وقدم تبنيها له، أو فى الأديان الغالبة عليها.

إلى جوار مسح القيم العالمى ومسح قيم أوربا، اعتمد الكتاب على عدد من المؤشرات، وهى:

١- مؤشر التنمية البشرية

وقد اعتمد الكتاب فى تقسيمه للمجتمعات على مؤشر التنمية البشرية الذى يقدمه برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة سنويًّا، الذى يعرض متصل التحديث المجتمعى الذى يشمل مستوى المعرفة، والصحة (توقع الحياة)، ومستوى المعيشة (إجمالى الدخل لكل فرد). وهو مقياس يفيد فى تقديم أصدق وأوثق مؤشرات التنمية البشرية أكثر من غيره من المقاييس المعنية فحسب بالمستوى المالى ودرجة الثراء.

٢- مؤشر جاستيل

ولكى يتسنى للدراسة تقسيم المجتمعات وفق درجة رسوخها وقدمها فى ممارسة الديموقراطية وتمتع شعوبها بحقوق الإنسان، تمت الاستعانة بمؤشر جاستيل، الذى يشمل العالم كله، ويحتوى على مراحل زمنية تمتد من السبعينيات حتى عام ٢٠٠٠، مما ييسر المقارنة بين المجتمعات عبر الزمن فيما يتصل بدرجة نزوعها نحو الديموقراطية.

٣- مؤشر الحرية الدينية

وهو من ابتكار مؤلفى الكتاب، واعتمدا فى بنائه على المعلومات الواردة فى التقرير الأمريكى عن الحرية الدينية فى العالم الذى يساعد على المقارنة بين المجتمعات بحسب درجة تقييد حرية الاعتقاد. ويركز المؤشر على علاقة الدولة بالكنيسة، ومدى تقييد الدستور لحرية التدين، وإذا ما كانت الحكومة تمنع مذاهب أو أديانًا بعينها، وإذا ما كانت هناك كنيسة مهيمنة.

كذلك آثر المؤلفان فى تقسيمهما للمجتمعات وفقًا للتراث الدينى أن يفيدا من البيانات الواردة فى الموسوعة البريطانية، التى توضح الثقافة الدينية المهيمنة تاريخيًّا فى كل مجتمع. وتظهر خريطة الموسوعة أن بليون نسمة تعيش فى سبع وستين دولة يؤمنون بالثقافة الكاثولكية، فى وسط وجنوب أوربا وأمريكا اللاتينية، وأن نصف مليون نسمة فى ثمان وعشرين دولة يؤمنون بالثقافة البروتستانتية، ويسكنون شمال أوربا وفى إفريقيا جنوب الصحراء، وبلاد الساحل الكاريبى والباسيفيكى. فيما تحتوى خمسون دولة بليون نسمة من السكان يعتنقون الثقافة الإسلامية، الأغلبية منهم سنة والأقلية ينتمون للمذهب الشيعى، يسكنون بلاد شمال إفريقيا والشرق الأوسط وبقاع شرق آسيا. وتعيش ثلاث دول أخرى فى كنف الديانات الهندية، وهى الهند ونيبال وموريشيوس، وعدد السكان فيها بليون نسمة. أما ثقافة الكنيسة الأرثوذوكسية فتهيمن على ربع مليون نسمة فى وسط أوربا وشرقها وبقاع فى البلقان. ويوجد عشر دول بجنوب شرق آسيا (ثلاثون مليون نسمة) تعتقد فى أديان الطاوية والبوذية والكونفوشيوسية وغيرها من الأديان الشرقية. وأخيرًا توجد دولة واحدة يهودية وهى إسرائيل بينما بعض البلدان الإفريقية، لا تزال بمعتقدات وأديان شعبية مثل الكاميرون وأنجولا.

وفيما يتصل بقياس العلمانية، يعتمد المؤلفان على ثلاثة أبعاد، وهى:

أ- المشاركة الدينية

ويعبر عن هذا البعد بسؤال المبحوث عن مدى مشاركته فى الأنشطة والممارسات والفعاليات الدينية، من قبيل الذهاب للكنيسة والصلاة بالمسجد والتعبد بالمعابد.

ب- القيم الدينية

وهو بعد يهتم بدور الدين في حياة الناس، وتأثيره فى صياغة عيشهم، ويتم ذلك بسؤال المبحوثين عن أهمية الدين فى حياتهم، وأهمية الإله، ومدى تدخل الدين فى اتخاذهم لقرارات مهمة مثل الطلاق والزواج والإجهاض.

ج- المعتقدات الدينية

حيث يركز الكتاب على جوهر المعتقدات الدينية، وبالتحديد السؤال عن مدى إيمان الناس ببعض المعتقدات الدينية، مثل الإيمان بالجنة والنار، والحياة الآخرة، والملائكة والشياطين، وغيرها من المعتقدات الدينية.

رابعاً: النتائج النهائية

يمكن تلخيص أهم النتائج المستخلصة من هذا الكتاب فى التالى:

١- تتباين المجتمعات البشرية من حيث درجة التنمية فيها، مما يعنى تغايرها على مستوى درجة الشعور بالأمن. فالذين يسكنون بلادًا فقيرة يواجهون مخاطر العيش وتهديدات نقص الغذاء وعدم القدرة على الوصول لماء نظيف، وسهولة التعرض لأمراض العدوى، وانتشار الأمية وارتفاع معدلات الوفاة بين الأطفال، وغيرها من المخاطر.

٢- تترسخ القيم والمعتقدات الدينية فى التقاليد الثقافية السائدة. فالتقاليد الثقافية للبروتستانت والكاثوليك والهنود والمسلمين تشكل قيم الناس الذين يعيشون فى كنفها وتؤثر فى ممارساتهم ومعتقداتهم، وإن لم يدخلوا أماكن العبادة أو آمنوا

بمعتقد تؤمن به أقلية من الناس. هذا التنوع يجعل من الصعوبة بمكان التعميم، فحضور طقوس العبادة مثلا، تقل أهميته فى بلاد وتعلو فى أخرى.

٣- إن تحليل بيانات مجتمعات العالم يثبت أن درجة إيمان الناس فيها بالدين وانخراطهم فى الممارسات الدينية مسألة يمكن التنبؤ بها وفقًا لمستوى التنمية الاقتصادية، وغير ذلك من مؤشرات التنمية البشرية. إذ يثبت التحليل أن مؤشرات قليلة أساسية من المؤشرات التنموية مثل دخل كل فرد، ومعدل الإصابة بالإيدز والأمراض المعدية، ومدى القدرة على الوصول لمياه نظيفة، أو عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة، هى مؤشرات دالة ومنبئة بدقة بدرجة الالتزام الدينى. فهذه العوامل تفسر التباين دون الاعتبار بنوعية النسق الدينى أو مؤسساته، أو السمات التنظيمية أو المصادر المالية لها، أو الجهود المبذولة من جهة الإرسالات التبشيرية، أو بدور الدولة فى الهيمنة على المؤسسة الدينية. فالفيصل بين المجتمعات هو سيادة الشعور بالأمن.

٤- لا توجد فروق دالة بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات الغربية فيما يتصل بالإيمان بقيم الديموقراطية. بينما نجد الفارق بين بلاد أوربا الشرقية (الشيوعية سلفًا مثل روسيا وأوكرانيا) التى لا تدعم الديموقراطية، وغيرها من البلاد التى تبدى توجهات إيجابية منها، بما فى ذلك البلاد المسلمة وبين البلاد الغربية.

٥- ترتبط المشاركة الدينية (التى قيست بتكرار حضور طقوس التعبد) إرتباطًا إيجابيًا بالانتماء لتنظيمات دينية. علاوة على أن العضوية فى التنظيمات الدينية مرتبطة ارتباطًا دالاً بمؤشرات المشاركة المدنية، بما تشمله من المشاركة السياسية. والملاحظ أن تأثير المشاركة الدينية فى المشاركة المدنية فى تراجع نظرًا لظهور حركات اجتماعية جديدة وصور جديدة من الاتصال الافتراضى التى تدعم ألوانًا جديدة من التعبير والتعبئة السياسية.

وقد تبين أن البلاد ما بعد الصناعية شهدت استمرار ارتباط الالتزام بالقيم الدينية بالانتماء للجناح اليمينى. لكن هذا التوجه قد أخذ فى التراجع فى

العشرين سنة الأخيرة فى غالبية المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية. كذلك تبين أنه فى الخمسين سنة الأخيرة تراجع تأييد الأحزاب الدينية فى البلاد ما بعد الصناعية، وبالذات بلاد أوربا الكاثوليكية.

٦- رغم أن تعدد الديانات مرتبط بقوة بارتفاع معدل الالتزام الدينى كما هو بارز فى الولايات المتحدة، توجد بلاد مثل باكستان وإندونيسيا والجزائر ومصر والسلفادور وبورتيريكو وبنجلاديش ونيجريا وأوغندا والبرازيل وكولومبيا تمتاز بارتفاع درجة الالتزام الدينى والمشاركة فى الممارسات الدينية، وينتمى فيها غالبية السكان لدين واحد، فما يجمعهم جميعًا هو الفقر.

٧- إن معدل الخصوبة فى دولة ما من الدول يعكس متوسط عدد الأطفال المولودين بالنسبة لعدد النساء فى سن الحمل. والملاحظ أن النساء اللاتى يعشن فى المجتمعات العلمانية يلدن بمتوسط ١,٨ طفل، فيما يصل متوسط الأطفال المولودين فى مجتمعات تسود فيها المعتقدات الدينية بقوة إلى ٢,٨ طفل. هذا التفاوت موجود كذلك على مستوى مؤشرات توقع الحياة ووفاة الأطفال ومعدل حياة كبار السن. فالناس فى المجتمعات العلمانية تعيش لفترة أطول، ويموت فيها عدد قليل من الأطفال. لدينا بمقتضى ذلك استرتيجيتان للعيش، إحداهما استراتيجية حياة تعتمد على الكفاية الذاتية وتحض على الإنجاب بعدد وافر من المواليد وتحول بكل الطرق دون منع ذلك. واستراتيجية أخرى تعتمد على الرفاه فى العيش، عيشها آمن وتتسامح مع الطلاق والإجهاض، وغيرها من الأعمال التى تحد من معدل الخصوبة. فالمجتمعات العلمانية الغنية لديها عدد سكان غير كبير ولكنها لديها معدل عال فى استثمار الفرد، وإنتاج مجتمعات معرفة عالية للغاية فى مستوى التعليم وتوقع الحياة.